

CONDITIONS OF PURCHASE



شروط الشراء

1- (التفسير)

في هذه الشروط:

"المشتري" يعني شركة يوسف بن أحمد كانو ذ.م.ج.

"مجموعة المشتري" تعني المشتري وكل شركة عضو أخرى في مجموعة يوسف بن أحمد كانو التي يتم تشكيلها أو أي كيان، الآن أو في المستقبل،

يسيطر أو يسيطر عليه أو تحت سيطرة مشتركة مع المشتري.

"العقد" له المعنى الوارد في البند (2) من هذه الشروط.

"الشروط" تعني شروط الشراء هذه.

"عنوان التسليم" يعني العنوان المذكور في الطلب.

"البضائع" تعني البضائع (بما في ذلك أي قسط أو أي جزء منها) الموضحة في الطلب.

"الطلبية" تعني طلبية شراء المشتري للسلع وأو الخدمات التي يتم دمج هذه الشروط المصاحبة فيها بالرجوع إليها وتشكل جزءاً منها.

"السعر" يعني سعر البضائع وأو رسوم الخدمات.

"البائع" يعني الكيان الذي يورد السلع وأو الخدمات.

"الخدمات" تعني الخدمات (إن وجدت) الموضحة في الطلب.

"المواصفات" تعني أي رسومات أو بيانات أو معلومات أخرى تحدد أو تصف السلع وأو الخدمات: (أ) في، أو يشار إليها في، الطلب أو (ب) المنصوص عليها في البند 3.

0-2 أسس الشراء.

1-2 يشكل الطلب عرضاً من المشتري لشراء البضائع وأو الحصول على الخدمات وفقاً لهذه الشروط. يمكن للبائع قبول الطلب عن طريق إخطار

المشتري أو عن طريق توريد السلع أو الخدمات إلى المشتري، وعند هذه النقطة يكون العقد المبرم بين المشتري والبائع لبيع وشراء السلع وأو

الخدمات وفقاً للطلب وتكون هذه الشروط موجودة ("العقد").

2-2 تتطبق هذه الشروط على العقد باستثناء أي شروط وأحكام أخرى تم بموجبها تقديم عرض أسعار إلى المشتري أو تخضع لقبول الطلب أو

يُزعم قبوله من قبل البائع. لا يعتبر أي سلوك من قبل المشتري أو أي من موظفيه أو وكلائه أو موظفيه قبولاً أو قبولاً مزمعاً لأي شروط يطرحها

البائع.

3-2 يتنازل البائع عن أي حق قد يطرأ على الاعتماد على أي شرط معتمد أو تم تسليمه مع أو وارد في أي مستندات خاصة بالبائع لا تتفق مع هذه

الشروط.

4-2 إن يكون أي تغيير في العقد (بما في ذلك الطلب أو هذه الشروط) ملزماً ما لم يتم الاتفاق عليه كتابياً من قبل الممثلين المعتمدين للمشتري

والبائع.

0-3 المواصفات

1-3 يجب أن تكون كمية ونوعية ووصف السلع والخدمات على النحو المحدد في الطلب وأو أي مواصفات قابلة للتطبيق يقدمها المشتري أو يتم

الاتفاق عليها كتابياً من قبل المشتري.

2-3 أي مواصفات يقدمها المشتري إلى البائع، أو ينتجها البائع خصيصاً للمشتري، فيما يتعلق بالطلب، جنباً إلى جنب مع حقوق الملكية الفكرية في

المواصفات، يجب أن تكون ملكية للمشتري.

3-3 لا يجوز للبائع أن يرفض بشكل غير معقول أي طلب من المشتري لفحص واختبار البضائع أثناء التصنيع أو المعالجة أو التخزين في مقر

البائع أو أي طرف ثالث قبل الإرسال، ويجب على البائع تزويد المشتري بجميع التسهيلات المطلوبة بشكل معقول للفحص والاختبار.

4-3 إذا كان المشتري، نتيجة للفحص أو الاختبار، غير مقتنع بأن البضائع مستقلة في جميع نواحي مع العقد، ويبلغ المشتري البائع في غضون

سبعة (7) أيام من الفحص أو الاختبار، ويجب على البائع اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال.

5-3 يجب وضع علامة على البضائع وفقاً لتعليمات المشتري والمتطلبات القانونية المعمول بها في بلد المقصد وأو النقل، وتعبئتها وتأمينها بشكل

صحيح للوصول إلى وجهتها في حالة غير تالفة في المسار العادي.

0-4 سعر المشتري

1-4 يجب أن يكون السعر كما هو مذكور في الطلب، وما لم ينص على خلاف ذلك، يجب أن يشمل: (أ)

جميع الرسوم والتعبئة ونقل الشحن والتأمين وتسليم البضائع إلى عنوان التسليم و (ب) أي الرسوم أو الواردات أو الضرائب.

2-4 لا يجوز زيادة السعر (سواء بسبب زيادة تكاليف المواد أو العملة أو النقل أو تقلبات سعر الصرف أو غير ذلك) دون موافقة خطية مسبقة من

المشتري.

3-4 يحق للمشتري الحصول على أي خصم للدفع الفوري أو الشراء بالجملة أو حجم الشراء الذي يمنحه البائع عادة.

4-4 لا تشمل جميع المبالغ المستحقة الدفع من قبل المشتري المبالغ المتعلقة بضريبة القيمة المضافة ("ضريبة القيمة المضافة") والتي (إن وجدت)

يكون المشتري مسؤولاً بالإضافة إلى ذلك عن دفعها للبائع بالسعر السائد، وهذا باستلام فاتورة ضريبة القيمة المضافة الصالحة.

0-5 شروط الدفع

1-5 يجب على البائع إصدار فاتورة للمشتري في غضون ثلاثين (30) يوماً بعد تسليم البضائع وأو الخدمات. يجب أن تذكر جميع الفواتير رقم

الطلب وأن تقدم أي معلومات داعمة أخرى يطلبها المشتري كتابياً بشكل معقول. يجب أن تذكر جميع الفواتير رقم الطلب وأن تقدم أي معلومات

داعمة أخرى يطلبها المشتري كتابياً بشكل معقول.

2-5 ما لم ينص العقد على خلاف ذلك، يجب على المشتري دفع الثمن في غضون ثلاثين (30) يوماً بعد: (أ) نهاية شهر استلام المشتري لفاتورة

مناسبة أو (ب) إذا كان لاحقاً، قبول كتابي للبضائع وأو الخدمات من قبل المشتري.

3-5 يجوز للمشتري أن يخصم من السعر أي مبالغ مستحقة للمشتري من قبل البائع بموجب هذا العقد أو عقد آخر بين المشتري والبائع.

4-5 لا يحل الدفع من قبل المشتري بحق المشتري في الرفض بموجب هذه الشروط.

0-6 التسليم

1-6 يجب تسليم البضائع إلى عنوان التسليم وأداء الخدمات فيه في التاريخ أو الفترة المذكورة في الطلب، خلال ساعات العمل العادية للمشتري.

2-6 عندما يتم تحديد تاريخ تسليم البضائع أو أداء الخدمات بعد تقديم الطلب، يجب على البائع إعطاء المشتري إشعاراً معقولاً بهذا التاريخ.

3-6 يعد وقت تسليم البضائع وأداء الخدمات أمراً جوهرياً.

4-6 يجب أن ترفق مذكرة التعبئة التي تذكر رقم الطلب مع كل تسليم أو شحنة من البضائع ويجب عرضها بشكل بارز.

5-6 إذا كان من المقرر تسليم البضائع، أو تنفيذ الخدمات، على أقساط، فيسبب التسليم مع العقد على أنه عقد واحد وغير قابل للفصل.

6-6 يحق للمشتري رفض أي بضائع يتم تسليمها ولا تتوافق مع العقد، ولا يعتبر أنه قد قبل أي بضائع حتى يكون لدى المشتري وقت معقول

لفحصها بعد التسليم أو، إذا كان لاحقاً، في غضون فترة زمنية معقولة بعد ظهور أي عيب كامن في البضائع.

7-6 يجب على البائع تزويد المشتري في الوقت المناسب بأي تعليمات أو معلومات أخرى مطلوبة لتمكين المشتري من قبول تسليم البضائع وأو

الخدمات.

8-6 إن يكون المشتري ملزماً بإعادة أي مواد تغليف أو تغليف للبضائع إلى البائع سواء تم قبول أي سلع من قبل المشتري أم لا.

9-6 إذا لم يتم تسليم البضائع أو لم يتم تنفيذ الخدمات في تاريخ الاستحقاق، دون الإخلال بأي تعويض آخر، يحق للمشتري الخصم من السعر أو (إذا

دفع المشتري السعر) للمطالبة من البائع عن طريق التعويضات المقطوعة عن التأخير بنسبة واحد بالمائة (1 %) من السعر عن كل تأخير أسبوعي.

0-7 المخاطر والملكية

1-7 مع مراعاة البند 8-5، تنتقل مخاطر تلف أو فقدان البضائع إلى المشتري عند قبول التسليم. جب أن تنتقل الملكية والممتلكات في البضائع إلى

المشتري عند الدفع.

2-7 يضمن البائع أن البائع لديه الحق وملكية واضحة وغير مرهونة للبضائع في وقت البيع.

1.0 INTERPRETATION

In these conditions:

"Buyer" means Yusuf Bin Ahmed Kanoo Company WLL.

"Buyer Group" means Buyer and each other member company of the Yusuf Bin Ahmed Kanoo Group constituted by any entity, now or in the future, controlling, controlled by, under common control with Buyer.

"Contract" has the meaning given in clause 2.0 of these Conditions.

"Conditions" means these Conditions of Purchase.

"Delivery Address" means the address stated on the Order.

"Goods" means the goods (including any installment or any part of them) described in the Order.

"Order" means Buyer's purchase order for the Goods and/or Services into which these accompanying Conditions are incorporated by reference and form part.

"Price" means the price of the Goods and/or the charge for the Services.

"Seller" means the entity supplying the Goods and/or Services.

"Services" means the services (if any) described in the Order.

"Specification" means any drawings, data, or other information specifying or describing the Goods and/or Services: (a) in, or referred to in, the Order or (b) provided under clause 3.

2.0 BASIS OF PURCHASE

2.1 The Order constitutes an offer by the Buyer to purchase the Goods and/or acquire the Services subject to these Conditions. The Seller can accept the Order by notifying Buyer or by supplying the Goods or Services to Buyer, at which point the contract between Buyer and Seller for the sale and purchase of the Goods and/or Services in accordance with the Order and these Conditions shall come into existence ("Contract").

2.2 These Conditions shall apply to the Contract to the exclusion of any other terms and conditions on which any quotation has been given to Buyer or subject to which the Order is accepted or purported to be accepted by Seller. No conduct by Buyer or any of its employees, agents, or servants shall be deemed to be or constitute acceptance or purported to be acceptance of any conditions put forward by Seller.

2.3 Seller waives any right it might otherwise have to rely on any term endorsed upon, delivered with or contained in any documents of Seller that is inconsistent with these Conditions.

2.4 No variation to the Contract (including the Order or these Conditions) shall be binding unless agreed in writing by the authorized representatives of Buyer and Seller.

3.0 SPECIFICATIONS

3.1 The quantity, quality, and description of the Goods and Services shall be as specified in the Order and/or any applicable specification supplied by Buyer or agreed in writing by Buyer.

3.2 Any Specification supplied by Buyer to Seller, or specifically produced by Seller for Buyer, in connection with the Order, together with the intellectual property rights in the Specification, shall be Buyer's exclusive property.

3.3 Seller shall not unreasonably refuse any request by Buyer to inspect and test the Goods during manufacture, processing or storage at the premises of Seller or any third party prior to dispatch, and Seller shall provide Buyer with all facilities reasonably required for inspection and testing.

3.4 If as a result of inspection or testing Buyer is not satisfied the Goods will comply in all respects with the Contract, and Buyer informs Seller within seven (7) days of inspection or testing, Seller shall take all steps as necessary to ensure compliance.

3.5 The Goods shall be marked in compliance with Buyer's instructions and applicable legal requirements of the destination country and/or the transporter, and properly packed and secured to reach their destination in an undamaged condition in the ordinary course.

4.0 PRICE OF THE GOODS AND SERVICES

4.1 Price shall be as stated in the Order and, unless otherwise so stated, shall be inclusive of: (a) all charges, packing, shipping carrier, insurance, and delivery of the Goods to the Delivery Address and (b) any duties, imposts or levies.

4.2 The Price shall not be increased (whether on account of increased costs of material, labour, or transport, exchange rate fluctuation, or otherwise) without Buyer's prior written consent.

4.3 Buyer shall be entitled to any discount for prompt payment, bulk purchase, or volume of purchase customarily granted by Seller.

4.4 All amounts payable by Buyer exclude amounts in respect of value added tax ("VAT") which (if applicable) Buyer shall additionally be liable to pay to Seller at the prevailing rate, subject to receipt of a valid VAT invoice.

5.0 TERMS OF PAYMENT

5.1 Seller shall invoice Buyer within thirty (30) days after delivery of the Goods and/or Services. All invoices must quote the Order number and provide any other supporting information reasonably requested in writing by Buyer.

5.2 Unless otherwise stated in the Contract, Buyer shall pay the price within thirty (30) days after (a) the end of the month of receipt by Buyer of a proper invoice or (b) if later, written acceptance of the Goods and/or Services by Buyer.

5.3 Buyer may set off against the Price any sums owed to Buyer by Seller under this Contract or another contract between Buyer and Seller.

5.4 Payment by Buyer shall not prejudice Buyer's right of rejection under these Conditions.

6.0 DELIVERY

6.1 The Goods shall be delivered to, and the Services shall be performed at, the Delivery Address on the date or period stated in the Order, during Buyer's normal business hours.

6.2 Where the date of delivery of the Goods or performance of the Services is to be specified after placing the Order, Seller must give Buyer reasonable notice of such date.

6.3 The time of delivery of the Goods and performance of the Services is of the essence.

6.4 A packing note quoting the number of the Order must accompany each delivery or consignment of the goods and must be displayed prominently.

6.5 If the Goods are to be delivered, or the Services are to be performed, in installments, the Contract will be treated as a single contract and not severable.

6.6 Buyer shall be entitled to reject any Goods delivered which are not in accordance with the Contract and shall not be deemed to have accepted any Goods until Buyer has had reasonable time to inspect them following delivery or, if later, within a reasonable time after any latent defect in the Goods has become apparent.

6.7 Seller shall supply Buyer in good time with any instructions or other information required to enable Buyer to accept delivery of the Goods and/or Services.

6.8 Buyer shall not be obliged to return to Seller any packaging or packing materials for the Goods whether or not any Goods are accepted by Buyer.

6.9 If the Goods are not delivered or the Services are not performed on the due date then, without prejudice to any other remedy, Buyer shall be entitled to deduct from the price or (if Buyer has paid the price) to claim from Seller by way of liquidated damages for delay one percent (1%) of the Price for every week's delay.

7.0 RISK AND PROPERTY

7.1 Subject to clause 8.5, risk of damage to or loss of the Goods shall pass to Buyer upon acceptance of delivery. Title and property in the Goods shall pass to Buyer on payment.

7.2 The Seller warrants that the Seller has the right and a clear and unencumbered title to the Goods at the time of sale.



8.0 WARRANTIES AND LIABILITIES

8.1 Seller warrants to Buyer that the Goods: (a) will be of merchantable quality and fit for any purpose held out by Seller or made known to Seller in writing at the time the Order is placed; (b) will be free from defects in design, material and workmanship; (c) will correspond with any relevant Specification or sample; (d) will comply with all statutory requirements and regulations relating to the sale of the Goods; and (e) will be free of any liens, charges or encumbrances.

8.2 Seller warrants to Buyer that the Services will be performed by appropriately qualified and trained personnel, with due care and diligence and to such high standard of quality as it is reasonable for Buyer to expect.

8.3 Without prejudice to any other remedy, if any Goods or Services are not supplied or performed in accordance with the Contract ("Defective Goods or Services"), then Buyer (in its sole discretion) shall be entitled to do any one or more of the following: (a) accept the Defective Goods or Services with an adjustment to the Price; (b) require Seller to repair the Defective Goods or to supply replacement Goods or Services in accordance with the Contract within seven (7) days; and/or (c) whether or not Buyer has previously required Seller to repair Defective Goods or to supply any replacement Goods or Services, to treat the Contract as terminated by Seller's breach and require the repayment of any part of the Price which has been paid in respect of such Defective Goods or Services.

8.4 If Seller fails to repair or replace any Defective Goods or Services in accordance with a request under clause 8.3(b), Buyer may (in its sole discretion): (a) carry out at Seller's expense any work necessary to make the Defective Goods or Services compliant with the Contract and/or (b) without further notice, terminate the Contract for breach and require repayment of any part of the Price paid in respect of such Defective Goods or Services.

8.5 Any Defective Goods not accepted by the Buyer shall be returned to the Seller at its own expense and risk of loss shall pass to the Seller upon delivery to the carrier.

8.6 Seller shall indemnify and defend Buyer in full against any liability, loss, damage, cost, and expense (including legal and other professional fees and expenses) awarded against, incurred, or paid by Buyer as a result of or in connection with (a) defective workmanship and/or quality of Goods and/or Services; (b) breach of any warranty given by Seller in relation to the Goods or the Services; (c) any claim that either the Goods or their importation, use or resale infringes the intellectual property rights of any person; (d) any act or omission of Seller or its employees' agents or sub-contractors in supplying, delivering and installing the Goods; (e) any act or omission of Seller's personnel in connection with the performance of the Services; and (f) without limiting the foregoing, any claim or demand by any person, including in respect of personal injury or death, arising from any act or omission of Seller or its employees, agents or sub-contractors.

8.7 Except for Seller's indemnity under clause 8.6, neither Buyer nor Seller shall be liable to the other (whether as a breach of contract, in tort or otherwise) for any indirect, special, incidental or consequential damages arising out of or in connection with the Contract.

8.8 Neither Seller nor Buyer shall be liable to the other or be deemed to be in breach of the Contract by reason of any delay in performing, or any failure to perform, any of its obligations in relation to the Goods or the Services if the delay or failure was beyond that party's control. Without prejudice to the generality of the foregoing, the following shall be regarded as causes beyond either party's control: (a) acts of God, explosion, flood, tempest, fire, or accident; (b) war, threat of war, sabotage, insurrection, civil disturbance, or requisition; (c) acts, restrictions, (regulations, by-laws, prohibitions, or measures, of any kind on the part of any government, parliamentary, or local authority; (d) import or export regulations or embargoes; (e) strikes, lock-outs or other industrial actions or trade disputes (excluding those involving Seller's employees).

9.0 CHANGES AND TERMINATION

9.1 Buyer shall be entitled to (a) cancel the Contract without cause in respect of all (or part only) of the Goods and/or the Services by notifying the Seller at any time prior to delivery of the Goods; (b) change the Contract; or (c) suspend the Contract. Where Buyer cancels the Contract after Seller has commenced performance, Buyer's sole liability shall be to pay Seller a reasonable price for any Services performed and reimbursement for reasonable expenses incurred, to the date of cancellation (which collectively, together with any amounts already paid, will not exceed the Price). Where the Buyer changes the Contract, the Price will be subject to a reasonable adjustment. Where Buyer suspends the Contract, payment will be suspended until Buyer notifies Seller to resume the Contract.

9.2 Buyer shall be entitled to terminate the Contract without liability to Seller by giving notice to Seller at any time if: (a) Seller makes any voluntary arrangement with its creditors or goes into liquidation (otherwise than for amalgamation or reconstruction purposes); (b) Seller makes any voluntary arrangement with its creditors or goes into liquidation (otherwise than for the purpose of amalgamation or reconstruction); (c) Seller ceases, or threatens to cease to carry on business; or (d) Buyer reasonably expects that any of the events mentioned above is about to occur in relation to Seller and notifies Seller accordingly.

10.0 GENERAL

10.1 Seller will provide the Goods or Services to Buyer; however, Seller acknowledges and agrees that all of Buyer Group may make use of and enjoy the benefit of the Goods and Buyer will benefit from this Contract as though references to Buyer in this Contract (other than in this clause) were references to Buyer Group. All liability whatsoever suffered or incurred by Buyer Group in connection with this Agreement ("Group Losses") are deemed to be suffered or incurred by Buyer for the purposes of this Contract. Buyer may exercise all rights and remedies under this Contract or at law in respect of Group Losses as if those Group Losses had been suffered or incurred by Buyer directly.

10.2 Seller shall comply with all applicable laws against bribery, corruption, inaccurate books and records, inadequate internal controls and money laundering. Seller and its staff shall not offer or accept any bribes, gifts, inducements or any other benefits from any person or entity in connection with this Contract. The Seller agrees to comply with Buyer's Code of Conduct a copy of which is available upon the Seller's request.

10.3 Seller will not assign its rights under this Contract or subcontract its obligations, without Buyer's prior written consent. Buyer's approval of any subcontracting will not relieve Seller from any obligations imposed upon Seller under this Contract.

10.4 Seller must treat as confidential all information provided by or obtained from Buyer in relation to this Contract, and not disclose such information to any person, except: (i) to its personnel and advisors on a need to know basis; (ii) with Buyer's consent; (iii) if required by law; or (iv) if it is in the public domain, except as a result of a breach of this Contract.

10.5 Unless otherwise stated in the Contract, Seller's appointment is non-exclusive, so Buyer may acquire similar Goods or Services from other persons or perform similar Services itself. Nothing in this Contract is intended to, or shall be deemed, to establish any partnership, joint venture or agency between Buyer and Seller.

10.6 Failure or omission by Buyer to require strict or timely compliance with the Contract will not affect any right to remedies it may have in respect of any breach of the Contract.

10.7 If any part of the Contract is or becomes illegal, void or unenforceable, this does not invalidate the rest of the Contract.

10.8 Any notice under the Contract must be given by: (a) hand delivery or commercial courier to the other party's current registered office or principal place of business (with acknowledgement due on receipt) or (b) email (except for notices under clause 10.9) to the other party's email address specified in the Contract.

10.9 The Contract shall be governed by and construed in accordance with the laws of the Kingdom of Bahrain and all disputes arising out of or in connection with this Contract that are not resolved between the Buyer and Seller shall be referred to the exclusive jurisdiction of the courts of law in the Kingdom of Bahrain, provided that the Buyer retains the right to issue proceedings in any jurisdiction of its choice.

0-8 الضمانات والمسؤوليات

1-8 يضمن البائع للمشتري أن البضائع: (أ) ستكون ذات جودة تجارية ومناسبة لأي غرض يحفظه البائع أو يتم إبلاغ البائع به كتابياً في وقت تقديم الطلب؛ (ب) ستكون خالية من العيوب في التصميم والمواد والتصنيع؛ (ج) ستوافق مع أي مواصفات أو عينة ذات صلة؛ (د) ستمتثل لجميع المتطلبات واللوائح القانونية المتعلقة ببيع البضائع؛ و (هـ) ستكون خالية من أي امتيازات أو رسوم أو أعياء.

2-8 يضمن البائع للمشتري أن الخدمات سيتم تنفيذها من قبل موظفين مؤهلين ومدربين بشكل مناسب، مع العناية الواجبة والاجتهاد وبمستوى عالٍ من الجودة كما هو معقول للمشتري أن يتوقع.

3-8 دون الإخلال بأي تعويض آخر، إذا لم يتم توريد أو تنفيذ أي سلع أو خدمات وفقاً للعد ("السلع أو الخدمات المعيبة")، فيحق للمشتري وفقاً لتقديره (الخاص) القيام بأي واحد أو أكثر مما يلي: (أ) قبول السلع أو الخدمات المعيبة مع تعديل السعر؛ (ب) مطالبة البائع بإصلاح السلع المعيبة أو توريد سلع أو خدمات بديلة وفقاً للعد في غضون سبعة (7) أيام؛ و/أو (ج) ما إذا كان المشتري قد طلب من البائع سابقاً إصلاح السلع المعيبة أو توريد أي سلع أو خدمات بديلة للتعامل مع العد على أنه تم إنهائه بسبب خرق البائع وطلب سداد أي جزء من السعر الذي تم دفعه فيما يتعلق بهذه السلع أو الخدمات المعيبة.

4-8 إذا فشل البائع في إصلاح أو استبدال أي سلع أو خدمات معيبة وفقاً لطلب بموجب البند 3-8 (ب)، يجوز للمشتري (وفقاً لتقديره الخاص): (أ) القيام على نفقة البائع بأي عمل ضروري لجعل السلع أو الخدمات المعيبة متوافقة مع العد و/أو (ب) دون إشعار آخر، إنهاء العقد بسبب الخرق وطلب سداد أي جزء من السعر المدفوع فيما يتعلق بهذه السلع أو الخدمات المعيبة.

5-8 يجب إعادة أي بضائع معيبة لم يقبلها المشتري إلى البائع على نفقته الخاصة ويجب أن تنتقل مخاطر الخسارة إلى البائع عند التسليم إلى الناقل.

6-8 يجب على البائع تعويض المشتري والدفاع عنه بالكامل ضد أي مسؤولية أو خسارة أو ضرر أو تكلفة أو نفقات (بما في ذلك الرسوم والنقلات القانونية والمهنية الأخرى) التي يحميها المشتري أو يتكدها أو يدفعها نتيجة أو فيما يتعلق بما يلي: (أ) التصنيع المعيب و/أو جودة البضائع و/أو الخدمات؛ (ب) خرق أي ضمان يقدمه البائع فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات؛ (ج) أي مطالبة بأن البضائع أو استيرادها أو استخدامها أو إعادة بيعها تنتهك حقوق الملكية الفكرية لأي شخص؛ (د) أي فعل أو إغفال من البائع أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن في توريد البضائع وتسليمها وتركيبها؛ (هـ) أي فعل أو إغفال من موظفي البائع فيما يتعلق ببدء الخدمات؛ و (و) دون تقييد ما سبق، أي مطالبة أو طلب من قبل أي شخص، بما في ذلك ما يتعلق بالإصابة الشخصية أو الوفاة، الناشئة عن أي فعل أو إغفال من البائع أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن.

7-8 باستثناء تعويض البائع بموجب البند 6-8، لن يكون المشتري أو البائع مسؤولاً تجاه الآخر (سواء كان ذلك خرقاً للعد أو ضرراً أو غير ذلك) عن أي أضرار غير مباشرة أو خاصة أو عرضية أو نتيجة تنشأ عن أي فيما يتعلق بالعد.

8-8 لن يكون البائع أو المشتري مسؤولاً تجاه الآخر أو يعتبر مخالفاً للعد بسبب أي تأخير في أداء، أو أي فشل في أداء، أي من التزاماته فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات، إذا كان التأخير أو الفشل خارج نطاق سيطرة ذلك الطرف. دون الإخلال بعمومية ما سبق، يعتبر ما يلي أسباباً خارجة عن سيطرة أي من الطرفين: (أ) القضاء والقتل أو الانفجار أو الفيضانات أو الزوايع أو الحرائق أو الحوادث؛ (ب) الحرب أو التهديد بالحرب أو التخريب أو الضمان أو الاضطرابات المدنية أو الاستيلاء؛ (ج) الأعمال أو القيود (اللوائح أو اللوائح الداخلية أو المحظورات أو القيود) من أي نوع من جانب أي حكومة أو سلطة برلمانية أو محلية؛ (د) لوائح الاستيراد أو التصدير أو الحظر؛ (هـ) الإضرابات أو الإغلاق أو غيرها من الإجراءات الصناعية أو الزراعية التجارية (باستثناء تلك التي تشمل موظفي البائع).

0-9 التغييرات والإنهاء

1-9 يحق للمشتري: (أ) إلغاء العد دون سبب فيما يتعلق بجميع (أو جزء فقط) من البضائع و/أو الخدمات عن طريق إخطار البائع في أي وقت قبل تسليم البضائع؛ (ب) تغيير العد؛ و (ج) تعليق العد. عندما يلغي المشتري العد بعد أن يبدأ البائع في الأداء، تكون مسؤولية المشتري الوحيدة هي أن يدفع للبائع سعراً معقولاً لأي خدمات يتم تنفيذها وسداد النفقات المعقولة المتكدة، حتى تاريخ الإلغاء (والتي يشكل جماعياً، مع أي مبالغ مدفوعة بالفعل، لن تتجاوز السعر). عندما يغير المشتري العد، سيخضع السعر لتعديل معقول. عندما يعلق المشتري العد، سيتم تعليق الدفع حتى يخطر المشتري البائع باستئناف العد.

2-9 يحق للمشتري إنهاء العد دون مسؤولية تجاه البائع عن طريق تقديم إشعار إلى البائع في أي وقت إذا: (أ) قام البائع بأي ترتيب طوعي مع دائنيه أو دخل في التصفية (بخلاف أعراض الدمج أو إعادة الإعمار)؛ (ب) قام البائع بأي ترتيب طوعي مع دائنيه أو دخل في التصفية (بخلاف عرض الدمج أو إعادة الإعمار)؛ (ج) توقف البائع أو هدد بالتوقف عن الاستمرار في العمل؛ أو (د) توقع المشتري بشكل معقول أن أيًا من الأحداث المذكورة أعلاه على وشك الحدوث فيما يتعلق بالبائع وإخطار البائع وفقاً لذلك.

0-10 بنود عامة

1-10 سيوفر البائع السلع أو الخدمات للمشتري؛ ومع ذلك، يقر البائع ويوافق على أنه يجوز لجميع مجموعة المشتري الاستفادة من السلع والتمتع بها ويستفيد المشتري من هذا العد كما لو كانت الإشارات إلى المشتري في هذا العد (بخلاف ما هو وارد في هذا البند) إشارات إلى مجموعة المشتري. تعتبر جميع المسؤوليات من ("خسائر المجموعة") من أي نوع التي تكبدها أو عائلتها مجموعة المشتري فيما يتعلق بهذه الاتفاقية لأغراض هذا العد. يجوز للمشتري ممارسة جميع الحقوق والتعويضات بموجب هذا العد أو بموجب القانون فيما يتعلق بخسائر المجموعة كما لو أن تلك الخسائر الجماعية قد تكبدها أو عائلتها المشتري مباشرة.

2-10 يجب على البائع الامتثال لجميع القوانين المعمول بها ضد الرشوة والفساد والفتور والسجلات غير الدقيقة والضوابط الداخلية غير الكافية وغسل الأموال. لا يجوز للبائع وموظفيه تقديم أو قبول أي رشوى أو هدايا أو إغراءات أو أي مزايا أخرى من أي شخص أو كيان فيما يتعلق بهذا العد. يوافق البائع على الامتثال لمؤونة قواعد سلوك المشتري التي تتوفر نسخة منها بناءً على طلب البائع.

3-10 لن يتنازل البائع عن حقوقه بموجب هذا العد أو يتعاقد من الباطن على التزاماته، دون موافقة خطية مسبقة من المشتري. لن تعفي موافقة المشتري على أي تعاقد من الباطن البائع من أي التزامات مفروضة على البائع بموجب هذا العد.

4-10 يجب على البائع التعامل مع جميع المعلومات المقدمة من المشتري أو التي تم الحصول عليها منه فيما يتعلق بهذا العد على أنها سرية، وعدم الكشف عن هذه المعلومات لأي شخص، باستثناء: (1) لموظفيه ومستشاريه على أساس الحاجة إلى المعرفة؛ (2) بموافقة المشتري؛ (3) إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون؛ أو (4) إذا كشفت في المجال العام، إلا نتيجة لخرق هذا العد.

5-10 ما لم ينص العد على خلاف ذلك، فإن تعيين البائع غير حصري، لذلك يجوز للمشتري الحصول على سلع أو خدمات مماثلة من أشخاص آخرين أو أداء خدمات مماثلة بنفسه. لا يوجد في هذا العد ما ينصد به، أو ما يعتبر، إقامة أي شراكة أو مشروع مشترك أو وكالة بين المشتري والبائع.

6-10 لا يؤثر فشل أو إغفال المشتري في طلب الامتثال الصرام أو في الوقت المناسب للعد على أي حق في الحصول على تعويضات قد يكون له فيما يتعلق بأي خرق للعد.

7-10 إذا كان أي جزء من العد أو أصبح غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ، فإن هذا لا يبطل بقية العد.

8-10 يجب تقديم أي إشعار بموجب العد عن طريق: (أ) التسليم باليد أو البريد التجاري إلى المكتب المسجل الحالي للطرف الآخر أو مكان العمل الرئيسي (مع الإقرار المسبق عند الاستلام) أو (ب) البريد الإلكتروني (باستثناء الإشعارات بموجب البند 9-10 إلى عنوان البريد الإلكتروني للطرف الآخر المحدد في العد).

9-10 يخضع العد ويفسر وفقاً للقوانين مملكة البحرين، وتحتل جميع النزاعات الناشئة عن أو فيما يتعلق بهذا العد والتي لم يتم حلها بين المشتري والبائع إلى الاختصاص الحصري للمحاكم القانونية في مملكة البحرين، شريطة أن يحفظ المشتري بالحق في إصدار الإجراءات في أي ولاية قضائية من اختياره.